مستقبل أوربـــــا نادٍ يحتاج إلى رؤيـــــة جديـــدة

ترجمة نوال لايقة

الأول من أيار هو، تقليدياً، عيد للعمال وعطلة رسمية، لهم. لكنه في هذا العام يشير أيضاً إلى ما يجب أن يصبح أهم يوم في تاريخ المشروع الأوربي الذي يبلغ الـ ٥٠ عاماً. عشرة بلدان جديدة، معظمها شيوعية سابقة من وسط أوربا، إنضمت إلى الاتحاد الأوربي. بالنسبة لهذه البلدان، كان الأول من أيار يعني الابتهاج القسري والاستعراضات العسكرية التي لا تنتهي. هذا العام، كانوا ضيوف شرف على الاحتفال الصاخب الذي حضره رؤساء الحكومات الأوربية في دبلن (حيث أن أيرلندة تتولى الآن الرئاسة الدورية للاتحاد الأوربي).

وما بدأ على أنه «الجمعية الأوربية للفحم والفولاذ» في عام ١٩٥١، والتي ضمّت ستة أعضاء فقط -ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، هولندا، بلجيكا ولوكسمبورغ- أصبح الآن اتحاداً أوربياً يضم ٢٥ بلداً، ويمتدّ من البرتغال إلى بولندة. قياساً بعدد الأعضاء، فإن هذا التوسع هو الأكبر الذي شهده الاتحاد الأوربي أو أسلافه. التوسع الأول حدث عام ١٩٧٣، حين انضمت بريطانيا، الدانمارك وإيرلندة إلى الأعضاء الستة الأصلاء لما كان يسمى حينذاك بـ الجمعية الاقتصادية الأوربية (EEC.). وفي عام ١٩٨١، تبعتها اليونان في الانضمام إلى تلك الجمعية. وبعد ذلك بخمس سنوات، عام ١٩٨٦، تبعتها إسبانيا والبرتغال، وفي عام ١٩٩٥، دخلت السويد، النمسا وفنلندة ما أصبح يُعرف بـ الاتحاد الأوربي. لكن أهمية هذا التوسع الأخير لا تنبع من حجمه. فمن حيث عدد السكان، والناتج الوطني الإجمالي، كان توسع عام ١٩٧٣ أكبر بكثير من التوسع الحالي. بل تنبع أهمية هذا التوسع، أولاً: من أنّ الاتحاد الأوربي يسمح بانضمام بعض البلدان الشيوعية السابقة إليه، بما في ذلك ثلاثة بلدان كانت جزءاً من الاتحاد السوفييتي السابق (استعادة وحدة ألمانيا في عام ١٩٩٠ هو المثال الأقرب). وتنبع أهمية هذا التوسع ثانياً من أن تلك البلدان هي أفقر بكثير من الأعضاء السابقين لها في الاتحاد الأوربي. متوسط حصة الفرد من الناتج الإجمالي في البلدان التي ستنضم الآن إلى الاتحاد الأوربي لا يزيد عن ٤٦٪ من حصة الفرد من الناتج الإجمالي في البلدان الأعضاء السابقين. ولكن رغم كل هذا القلق، تعتبر هذه اللحظة نصراً للمشروع الأوربي. فهي تعني استعادة وحدة القارة التي أجبرت على الانقسام على مدى ٤٥ عاماً بسبب الستار الحديدي. كما أنها بمثابة دليل على أن الانتساب إلى الاتحاد الأوربي أمر يرغب به الجميع. في تسعة من أصل البلدان العشرة المنضمّة، تمّت الموافقة على انضمامها عن طريق استفتاء عام، وفي معظم الحالات فاز اقتراح الانضمام بأغلبية كبيرة. كما أن البلدان الأخرى المتوقّع انضمامها في المستقبل، تنتظر على أحر من الجمر: رومانيا وبلغاريا تأملان أن تنضمّا إلى الاتحاد الأوربي في عام ٢٠٠٧، رغم أن انضمامهما قد يتأخر عن هذا الموعد. وسوف تدعى كرواتيا في وقت قريب جداً لبدء المباحثات. مقدونيا طلبت الانتساب مؤخراً، وبلدان البلقان الأخرى تستعدّ أيضاً. تركيا، وهي أكبر تلك البلدان جميعاً، تأمل أن تحدّد خلال هذا العام موعداً لبدء مباحثات انضمامها إلى الاتحاد أيضاً. لا يمكن لنوادٍ كثيرة أخرى أن تتباهى بوجود كل هذا العدد من البلدان الراغبة بالانضمام إليها. رغم كل هذا، فإن المزاج العام في الاتحاد الأوربي يميل إلى الكآبة أكثر منه إلى الابتهاج. ويعود هذا، جزئياً، إلى أن المقترعين الأوربيين في كل مكان يسيطر عليهم مزاج سوداوي نكد. ففي كل من إسبانيا واليونان، أسقط المقترعون حكوماتهم هذا العام. كما أن الحكومتين الألمانية والفرنسية ليستا الوحيدتين اللتين تعانيان من تراجع مُذِلّ في استطلاعات الرأي المحلية. كما أن رئيس وزراء كل من بريطانيا وإيطاليا قد فقدا الكثير من شعبيتهما السابقة. بطء النمو الاقتصادي هو السبب الأساس للمزاج الكئيب السائد بين الناخبين، فخلال السنوات الخمس الأخيرة، بلغ معدل النمو الاقتصادي في ألمانيا، فرنسا وإيطاليا، ١,٦ فقط. وبقيت معدلات البطالة مرتفعة: ٩,٣٪ في ألمانيا، ٩,٤٪ في فرنسا، ١١,٢٪ في إسبانيا. وتبيّن استطلاعات الرأي بصورة مستمرة أنّ أكثر ما يقلق الناخبين هو فرص العمل، في البلدان الخمسة عشر التي تشكل الأعضاء الحاليين للاتحاد، وفي البلدان العشر التي ستنضم إليه الآن، الأداء الأفضل نسبياً للولايات المتحدة خلال الفترة الزمنية نفسها كثيراً ما تتم المبالغة فيه. وبعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي، كبريطانيا، فنلندة وإيرلندة، أبلت بلاءً حسناً أيضاً. لكن كثيراً من الأوربيين يعتقدون أنهم يتأخرون عن الرَكب. يمر الاتحاد الأوربي الآن بفترة استثنائية من عدم التمتع بشعبية كبيرة. وفي وقتٍ سابق هذا العام، بيّنَ استطلاع للرأي في أوربا أن التأييد للاتحاد الأوربي داخل الدول الأعضاء قد انخفض بحدّة إلى أقل من ٥٠٪، وهو أخفض بكثير من نسبة التأييد البالغة ٧٠٪ والتي كان يتمتع بها الاتحاد في التسعينيات. حتى المتحمسين السابقين للاتحاد الأوربي أصابتهم عدوى هذا الفتور. في ت٢ الماضي، قامت حكومتا فرنسا وألمانيا بتمزيق (القوانين الأوربية للاستقرار والنماء) المتفق عليها للسنة الماليّة، وفعلتا ذلك بمرح غير لائق. وفي جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي تقريباً، تزداد النزعة نحو شجب كل ما ينبثق عن بروكسل. حتى في الأماكن المولعة بأوربا، مثل إيطاليا وهولندا، نرى أن العداء للاتحاد الأوربي يصبح أكثر صراحة - وينال المزيد من الاحترام. وهذا التوسيع الذي سيحدث للاتحاد الأوربي خلال هذا الأسبوع قد يُفاقم هذا المزاج السيء السائد بين شعوب الأعضاء الحاليين للاتحاد بدلاً من أن يولّد المزيد من المحبة للاتحاد. طوال فترة طويلة، لم يكن الناخبون يدركون حقاً ما يحدث، وحين أدركوا فجأةً ما يحدث انتابهم القلق حول أمرين اثنين، الأمر الأول يتعلق بالمال: فالبلدان التي تدفع أموالاً كثيرة للاتحاد، مثل ألمانيا وهولندا، تخشى أن تضطر إلى تقديم المزيد، بينما هؤلاء الذين اعتادوا على الاستفادة، مثل إسبانيا أو البرتغال، يخشون أن تذهب الأموال إلى الأعضاء الجدد. الأمر الثاني، والأكثر حساسيةً، هو الهجرة. فعبر الاتحاد الأوربي كلّه، تحدثت التقارير التي تناولت مسألة توسيع الاتحاد الأوربي عن خطر أن يُغرقه المهاجرون من وسط وشرق أوربا، الذين إمّا سيستولون على فرص العمل أو يستنزفون الخدمات التي تموّلها أموال دافعيّ الضرائب. فمنذ الآن، مدن مثل لندن تعجّ بالأوربيين الشرقيين الذين يقومون بأعمال التنظيف أو يعملون في البناء، ومن المؤشرات إلى المزاج المتشائم حول توسيع الاتحاد أنّ معظم الأعضاء الحاليين سارعوا إلى استغلال القوانين الانتقالية التي سمحت لهم بوضع حواجز مؤقتة أمام الانتقال الحرّ لمواطنيّ البلدان العشر التي أنضمت حديثاً إلى الاتحاد -رغم أن معظم دول أوربا الغربية ستحتاج، على المدى الطويل، إلى عدد كبير من المهاجرين وليس العكس. إنّ جوّ المشاحنات الذي يحيط بالاتحاد الأوربي بشكل دائم، لا يؤثر إيجابياً أيضاً. وسواء حول الموازنة، أو حول إصلاح السياسة الزراعية العامة أو حول السياسة الخارجية للاتحاد، فإن المباحثات في بروكسل كثيراً ما تتسم بالخلاف الحادّ بدلاً من الانسجام. كما أن مسودة الدستور الأوربي الذي عاد الآن إلى جدول أعمال الاتحاد، ساهم في مفاقمة الانقسامات. وتختلف الدول الكبيرة مع الدول الصغيرة حول الوزن الانتخابي وحول حجم اللجنة الأوربية. والصراع هو، بشكل أساس، بين دول شمال الاتحاد التي تدفع الأموال للميزانية ودول جنوب الاتحاد التي تسحب هذه الأموال. وتزداد مشاعر الاستياء حيال الثنائي الفرانكو- ألماني الذي اعتاد أن يحدّد وجهة الاتحاد، وفكرة انضمام بريطانيا إلى هذا الثنائي تتمتع بشعبية أكبر (ما عدا داخل بريطانيا). ومن السهل ملاحظة انقسام أوربا أيضاً إلى معكسر «قديم» ومعكسر «جديد» حول سياسة الاتحاد الخارجية. الانزعاج ينتشر بسرعة حتى داخل الدول العشر الجديدة. ورغم حماس تلك الدول للانضمام إلى الاتحاد، يبدي بعضها علامات خيبة الأمل. كثير من تلك الدول ثبت عدم استقرارها السياسي، وفيها حكومات ائتلافية كثيراً ما تسقط وتشكّل من جديد، والأحزاب القومية والشعبية تحرز تقدماً فيها. في العام الماضي، برزت بولندة كأكبر عثرة في طريق الدستور الأوربي وفي الأسبوع الماضي، رئيس التشيك المشكّك بالاتحاد، أعلن أن وجود بلاده كبلد حرّ ذي سيادة، سوف ينتهي حال انضمامه إلى الاتحاد الأوربي. كما أن تصويت القبارصة ضد خطة الأمم المتحدة التي اقترحت توحيد الجزيرة توّج كل هذا. إضافة إلى أن حكومة الجمهورية القبرصية تسودها مشاعر عدائية حيال الاتحاد الأوربي، الذي يلومها على رفض خطة الأمم المتحدة، والذي يبدي استعداده لفعل كل ما بوسعه لمساعدة القبارصة الأتراك. قد لا يتمتع هذا الاستياء حيال الاتحاد الأوربي بأية أهمية، فالاتحاد الذي استمر على مدى نصف قرن هو بالتأكيد لا يواجه خطر التفكك والانهيار. ولكن الاتحاد الأوربي، مع ذلك، يبدو سريع العطب في هذه المرحلة، ومن نواحٍ كثيرة، فتوسيع الاتحاد كي يضم ٢٥ عضواً بدلاً من خمسة عشر عضواً عزز الشكوك حول كيفية عمل الاتحاد. فمؤسساته، وخاصة اللجنة الأوربية (والتي تعتبر القيادة التنفيذية للاتحاد)، والمجلس الأوربي (وهو الذراع التشريعية الأساسية للاتحاد، ويمثل الحكومات الوطنية الأعضاء) والبرلمان الأوربي (الذراع التشريعية الأخرى للاتحاد)، ليست مستعدة تماماً لتدفق كل هذا العدد من البلدان والناس واللغات. كما أن أجندة الاتحاد الأوربي حافلة أيضاً. فالمباحثات حول مسودة الدستور في انتظاره، ثم يتبع ذلك استفتاء شعبي في عدة دول للموافقة عليه (وقد يكون أصعبها في بريطانيا). ثم إن هناك شأنان هما مثار خلاف وجدل: اتخاذ القرار حول إمكانية فتح المباحثات مع تركيا تمهيداً لانضمامها للاتحاد، والاتفاق على برنامج الموازنة، خلال السنوات الستّ القادمة. إن مشاعر الضيق والانزعاج في الاتحاد الأوربي في كل أنحاء أوربا، إلى جانب هذه المسائل التي تثير الجدل، قد تثبت أنه وضع قابل للانفجار. وقرار بريطانيا أن تطرح الدستور الجديد للاستفتاء ربما يؤدي إلى عدم إقرار هذا الدستور أبداً. وتوقع انضمام تركيا للاتحاد، مهما كان بعيد الأمد، يملأ كثيرين من الأعضاء الحاليين بالهواجس. كما أن الخلافات حول الميزانية، قد تتعمق. باختصار، الأوربيون هم بحاجة ماسة إلى إعادة تقييم مشروعهم، وتذكر أنفسهم إلى ما يهدف إليه هذا المشروع. أحلام من الماضي: كان الأمر أبسط بكثير في السنوات الأولى. في أعوام الخمسينيات والستينيات، احتل المشروع الأوربي المرتبة العليا بالنسبة للمصالحة الفرنسية الألمانية، كما أنه كان يمثل ازدهاراً اقتصادياً. إنّ انتهاء التقييدات التي سادت زمن الحرب، الطموح التدريجي إلى إقامة نظام تعرفة داخلي وتحول العمل من الزراعة إلى الصناعة، كل ذلك سمح للجمعية الاقتصادية الأوربية (EEC)أن تتفوق في نموّها على معظم بلدان العالم، بما في ذلك ليس فقط البلدان الأوربية التي بقيت خارج الجمعية بل الولايات المتحدة أيضاً. ومن ناحية السياسة الخارجية، كانت الجمعية الاقتصادية الأوربية منسجمة تماماً مع إطار الحرب الباردة ضد معسكر الاتحاد السوفييتي، رغم رفض الجمعية التشريعية الفرنسية، المصادقة على سياسة الدفاع الأوربي المشترك عام ١٩٥٤، ورغم قرار شارل ديغول بعد ذلك بـ ١٢ عاماً بإخراج فرنسا من الجانب العسكري من حلف الناتو. ولا عجب في رغبة بريطانيا وبلدان أوربية أخرى في الانضمام، رغم أنه في عام ١٩٧٣، حين انضمت بريطانيا في النهاية، تزامن ذلك مع بداية أول هبوط اقتصادي أوربي بعد الحرب. والفترة الغريبة التي قامت خلالها بريطانيا «بإعادة مناقشة» شروط انضمامها إلى الاتحاد، تبعها بعد ذلك بعدة سنوات تعليق مارغريت تاتشر، «أريد استعادة أموالي» كل هذا خلق عوائق جديدة أمام المشروع الأوربي. لكن حكومة اليونان، إسبانيا والبرتغال ساعدت على تحصين الديمقراطية على طول حدود أوربا الجنوبية. كما أنّ إطلاق برنامج السّوق المشتركة عام ١٩٩٢، تحت رئاسة جاك ديلروز للجنة الأوربية، ساعد على استعادة النادي الأوربي لبعض نشاطه وديناميته. كما أن انهيار الشيوعية في وسط أوربا واجه الاتحاد الأوربي يتحديات جديدة، لكنه خلق فرصاً أيضاً. فالانتقال إلى اعتماد عملة أوربية موحّدة، والانتقال الحرّ للأوربيين داخل أوربا دون الحاجة إلى جوازات سفر، والتعاون في الشؤون القانونية والمحلية، ووضع سياسة خارجية وأمنية مشتركة، كل ذلك استلّته اتفاقية ماستريتش عام ١٩٩٢. وتبع ذلك البدء في المناقشة مع بلدان وسط وشرق أوربا حول انضمامها إلى الاتحاد. بالمقارنة مع جميع هذه المشاريع العظيمة، بدت السنوات الخمس الأخيرة راكدة وخافتة. فاعتماد عملة أوربية موحدة عام ١٩٩٩، وانتهاء المفاوضات حول توسيع الاتحاد عام ٢٠٠٢، ما هو إلا إكمال لأعمالٍ بدأت منذ سنوات طويلة. إن المفهوم الذي يتمتع بشعبية كبيرة والذي يفيد بأن الاتحاد الأوربي هو مثل دراجة عادية، أي أنّ عليه الاستمرار في المضيّ قدماً إذا أراد ألا يقع، قد بُولغ في تطبيقها. ولكن يبدو من المنطقي الاعتقاد بأنّ سبب خيبة الأمل الحالية بالاتحاد الأوربي تعود إلى أنه لم يعد لديه طموحات مُلهِمة. نحو إنعاشٍ للاقتصاد: ما الذي على الاتحاد الأوربي فعله كي يستعيد نشاطه؟ المشكلة الأكبر إلحاحاً عليه هي، بلا شك، الاقتصاد. منذ أربعة أعوام مضت، في ليشبونة، تبنى القادة الأوربيون الهدف العظيم بأن يجعلوا الاتحاد الأوربي «الاقتصاد الأكثر قدرة على المنافسة في العالم» مع حلول العام ٢٠١٠. لكن الاتحاد لم يُبدِ تقدماً حثيثاً نحو تحقيق هذا الهدف. وكشف تقرير صادر عن «المنتدى الاقتصادي العالمي»، مرةً أخرى، عن أنّ معظم أعضاء الاتحاد الأوربي مازال أمامهم طريق طويل قبل أن يتمكنوا من اللحاق بأمريكا. وهناك سببان رئيسان لهذا الإخفاق. الأول هو أنه فيما كان برنامج السوق المشتركة يتعلّق بالدرجة الأولى بإزالة العوائق أمام التجارة، فإنّ القرار الذي اتخذ في ليشبونة يتعلق بإزالة عوائق أكثر صعوبة، وكثيراً ما يهدف وجود هذه العوائق إلى حماية المستهلك، في مجالات مثل المجال المالي. إن أكبر صعوبة واجهت الأهداف التي حُدّدت في ليشبونة، هي أنها تتعرض للإعاقة على المستويات الوطنية (المحلية) وليس على المستوى الأوربي العام. إن ما يحتاج إلى التحرير من القيود هو (قوى العمل وأسواق الإنتاج) المحلية، بقدر ما يحتاج نظام خدماتها الاجتماعية وضمانها الاجتماعي للإصلاح. إن أكبر ثلاث اقتصادات أوربة، ألمانيا، فرنسا وإيطاليا، لا تفعل في سبيل هذا الإصلاح سوى الكلام. فرنسا هي على وشك الكشف عن خطط للإصلاحات في مجال تمويل العناية الصحية. وإيطاليا تدرس مسألة تخفيض الضرائب. وفي نهاية العام الماضي تمكّنت ألمانيا بشق الأنفس، من إجراء ما أسمته الإصلاحات التي وردت في أجندة عام ٢٠١٠. لكن الإصلاحات في البلدان الثلاثة بقيت متواضعة جداً. وحتى الإصلاحات المتواضعة هذه واجهت معارضة حادة من المنتخبين. يبدو أن المناخ الاقتصادي العام لا يساعد على ذلك وبسبب اعتماد البنك الأوربي المركزي لسياسة مالية محكمة، والإخفاق في إحداث الإصلاحات، نجد أن أكبر الاقتصادات الأوربية نمت ببطء شديد خلال السنوات الأخيرة. إنها حلقة مفرغة: النمو البطيء يعني ارتفاع نسبة البطالة، تجعل الإصلاح أكثر صعوبة من الناحية السياسية، مما يقود بدوره إلى نموّ أبطأ. يمكن لانضمام الأعضاء العشرة الجدد في الاتحاد الأوربي أن يكون عامل مساعدة في هذا الأمر. فهي تنمو بسرعة أكبر من نمو أعضاء الاتحاد الحاليين، مما سيعطي الاقتصاد الأوربي عامل دفع. وهي، بعد تجربتها للتخطيط الاقتصادي المركزي، أصبحت أكثر ليبراليّة من الناحية الاقتصادية، كما أنها قد لا تعارض دوماً تدخّل الحكومة، وقد لا ترحب بشيء مثل الإصلاح الزراعي. كثير منها مازال لديه قطاع عام. كما يوجد مزارعين في بولندة وحدها أكثر مما يوجد منهم في الاتحاد الأوربي كله مجتمعاً. أي أن الأعضاء الجدد سيكونون كوكبة جديدة، تدفع باتجاه التغيير نحو الليبرالية أحياناً وتعارضه أحياناً أخرى.

وهناك خطر أن تحرفها العضوية في الاتحاد الأوربي نحو وضع المزيد من التقييدات. لكن اتجاهها العام يفضّل الضرائب المخفضة، خدمات اجتماعية أقلّ وتنافس يزيد عن التنافس الموجود لدى الأعضاء الحاليين. من الناحية الاقتصادية إذاً، على أعضاء الاتحاد الأوربي أن يبدوا طموحاً أكبر. أما في مجال السياسة الخارجية، فعليهم أن يكونوا أقلّ طموحاً. يحتاج الاتحاد الأوربي إلى صوت مُوحّد. وبدلاً من تبديد طاقاته في أماكن سوف لن يكون فاعلاً فيها، مثل الشرق الأوسط والعراق، عليه أن يركّز على ما كان سياسته الخارجية الأكثر نجاحاً حتى الآن: وهي توسيع الاتحاد. وهذا يعني الآن، قبل كل شيء، أن يجد طريقة تضمّ تركيا.

تلك الابتسامة الأوربية: قبول تركيا في الاتحاد قد لا يكون، بعد، جزءاً من رؤية الأوربيين العاديّين للاتحاد الأوربي. ولكن قد يصبح كذلك إذا تمّ تناوله كخطوة ستمنح الاتحاد الأوربي طموحاً جديداً على الساحة الدولية.

إن انضمام الأعضاء العشرة الجدد سوف يساعد على منح الاتحاد الأوربي دوراً جديداً. فإضافة إلى مساهمتها في إنعاش الاقتصاد، لديها خبرة أكبر واهتمام أكبر بدول الاتحاد السوفيتي السابق والدول الشيوعية السابقة. في ٢٧ نيسان، وبعد نقاش طويل، وسّع الاتحاد الأوربي وروسيا اتفاقاتهما الاقتصادية والسياسية، كي تشمل الأعضاء العشرة الجدد في الاتحاد الأوربي. ولكنّ الأمر الذي قد يُحدث فرقاً بالفعل هو أن تلاحظ روسيا وبلدان أخرى، حتى الدول العربية، اتحاداً أوربياً موسّعاً بدأ يعيد اكتشاف نجاحاته المبكرة.

في الوقت الحالي، يرى كثيرون أمريكا كنموذجٍ يُحتذى، لأنهم يرون في الاتحاد الأوربي صورة للتصلّب والقلق. كم سيكون الأمر أفضل لو أنهم اعتبروا الاتحاد الأوربي كنموذج آخر يحتذى.

عن الايكونوميست ايار ٢٠٠٤

حول ضرورة وجود إعلام باسم منظمـــات المجتمـــع المدني وحقـــوق الإنسان

الدكتور تيسير عبدالجبار الآلوسي

تأتي الذكرى السنوية لولادة موقع عراق الغد لتثير عددا من التساؤلات المهمة بشأن الإعلام في العراق الجديد وقضايا التعبير عن مبادئ المجتمع المدني وحقوق الإنسان ومن ثم تصورات منظمة عراق الغد بوصفها منظمة تعنى بهذه الشؤون وتحمل راية توطيدها في بلادنا بعد سنوات قحط حلت ببلاد القوانين ومجتمع المدنية الأول..

وتظل عملية الولادة الأولى لمثل هذا الموقع المتخصص من الخطورة والأهمية بمكان حيثما تذكرنا الوضع العراقي الخاص وهو ينتقل من زمن الدكتاتورية والطغيان، زمن مصادرة الحريات ومنع قيام المؤسسة المدنية ومن ثم الحظر المطلق لمزاولة أية أنشطة تعبر عن حقوق الإنسان بكل تفاصيلها، إلى زمن الحريات، زمن العراق الجديد..

وليس من السهل عبر أرض ملأى بأشواك الطغيان والأحادية والحكم الشمولي القمعي وبقاياه المستأسدة من أجل إعادة دورة الحياة والرجوع بالزمن إلى الوراء، ليس من السهل بعد كل ذلك الانتقال إلى زمن العمل المؤسساتي بديلا عن طغيان الفردية وقوانينها العدمية المطلقة..

من هنا كانت مسألة ولادة موقع عراق الغد على تواضعها تحمل على أكتاف موجديها أعباء هائلة ومهمات عظيمة تخط بوساطتها طريق التعريف بآليات العمل المؤسساتي المدني وبقضايا حقوق العراقيين الإنسانية التي حُرِموا منها طويلا.. بمعنى من المعاني ليس وجود عراق الغد مفردة بسيطة بين المواقع الأخرى بل هو موقع يعبر عن حقيقة يتم تأسيس عراق الغد عليها، حقيقة لا يزعم أصحاب عراق الغد امتلاكها لوحدهم ولكنها حتى هذه اللحظة ما زالت تراوح بتخصصيتها عند تلك الأوليات التي يخوضون غمار العمل بها والتأكيد على مبادئها ومحاولة توطيد أسسها..

وعليه فإنّ المنتظر من عراق الغد التحول إلى مستويات الفعل النوعي وعدم الانتظار والتقوقع على دائرة ضيقة من الفعل والخطاب الإعلامي المحدود، بمعنى ضرورة بل حتمية التوجه نحو العمل الصحفي الواسع في الداخل من جهة وإيجاد مراكز البحث المتخصص على وفق منطلقات المنظمة التي يعبر عنها موقع عراق الغد وهي منظمة واسعة الأرضية متينتها وإن كانت ما زالت بعيدا عن الأضواء التي تتناسب وحجم المهمة الكبرى التي تضطلع بها..

كما ينبغي التفاعل مع فضائيات عراقية وعربية ودولية وتشكيل جهاز اتصال إعلامي خاص وتعزيز هيأة التحرير بالمتخصصين وبأعضاء المنظمة بما يفعّل العمل ويرتقي به نحو المستوى المنتظر منه.. والمنظمة فيها من الكوادر الكبيرة والطاقات المعرفية وهو ما يتطلب بوضوح تفعيل تلك الطاقات بتكليفها بوضع دراسات للأوضاع القائمة وما ينبغي التحرك فيه خطوة فخطوة ...

وبالتحديد في مجالات العمل الإعلامي لا يمكن التراخي والتلكؤ لأنّ العصر يتجه نحو منافسة حادة تطيح بأكثر الأجهزة رسوخا وقوة وهو ما يعني ضرورة التقدم نحو المهمات المؤمّلة بخطوات مدروسة.. وتجنب مواضع التنافس ولكن ولوج عالم الفعل من أوسع أبوابه ولتكن نشرات الاتصال الإعلامية التي توزّع على الفضائيات من أوليات المهام التي تقوم بها عراق الغد..

بمعنى أن تكون عراق الغد جهة تزويد بدلا من جهة استهلاك وأخذ ويمكننا بوجه خاص أن نقدّم بعض تلك التقارير التي يبعثها زملاؤنا في الداخل مع معالجة تحريرية مخصوصة إلى أجهزة الإعلام بصفة رسائل كما يمكن أن نهتم بتحرير زوايا بحثية أو مقالية يومية أو أسبوعية ونسجّل لها النشر في عدد من الصحف العراقية بوسائل اتصال مناسبة..

وينبغي الاهتمام بقضايا تخص إخراج المواد على سبيل المثال فإنّ (كتاب الموقع) هي صفحة غير منظمة في الوقت الحاضر ولا ترتقي لمستوى الاهتمام المناسب بها من جهة وتوضع الأسماء صغيرها وكبيرها بطريقة عشوائية غير مدروسة مما يلغي النتائج المرتجاة من كتابة المتخصصين وغيرهم.

وعلينا من أجل التطوير والتطور أن نقرأ بين الفينة والأخرى ما نحن فيه..

ومثل هذه الزاوية أو الصفحة عدد آخر ينبغي التعاطي معه بقراءة إعلامية متخصصة.. وغير مسائل الإخراج الفني لابد من الاهتمام بمسائل النشر على مستوى الدراسات في شأن المجتمع المدني وتوزيعها بمحاور مخصوصة وترتيبها بما يجعلها أكثر تأثيرا وفاعلية في الوسط العراقي القاحل بعد سنوات عجاف ومجتمعنا بحاجة قوية ماسة لهذه المعلومات ..

ومن المناسب البدء بقراءات تخص العمل البرلماني وأشكال أو طرق الانتخابات الفردية والقائمة والتوزيع الدوائر ومسائل عديدة أخرى متنوعة يتعرف إليها العراقي قبيل إجراء الانتخابات للمرة الأولى على نحو صحيح في بلادنا بعد كل زمن العبث والتمثيل والتشويه لتلك العملية التي تشكل الحق الأساس للمواطن، وهذا محور من المحاور المهمة المنتظرة..

وعلى عراق الغد التحول إلى مؤسسة جدية لكي تنهض بالمهمات الكبرى الملقاة على عاتقها ويمكنها ذلك بالمباشرة بالاتصال بجرائد وصحف عراقية والتنسيق معها في حملات إعلامية تديرها (كوادر) منظمة المجتمع المدني على وفق دراسات ومحاور وندوات مخطط لها بعلمية وأكاديمية مناسبتين كما يمكن لعراق الغد عقد الدورات أو الندوات أو ماشابه من أنشطة في كلية الإعلام ببغداد ونقلها عبر فضائيات عراقية معروفة ومنها الفضائيتان الكرديتان..

وينبغي تجاوز مسألة الإمكانات المادية والدخول في أعمال تنسيق وعقد لقاءات إعلامية مع عدد من الفضائيات التي تتيح مثل تلك الفرصة ومازال لدينا الوقت الكافي للاتصال ومن ثمّ الحديث عن احتفالية تفتح آفاق التحول النوعي كون عراق الغد ليس موقع إنترنت بل هو صوت منظمة كبيرة الأهمية في مجتمعنا الجديد...

ومن الطبيعي التساؤل عن طبيعة تسجيل عراق الغد في مواقع الأنترنت ومكائن البحث لتوسيع القراء ومن الضروري وضع آليات اتصال بقراء الداخل فورا بوضع استفتاءات واستبيانات وقراءة النتائج والتحرك في ضوء ذلك.. وعلينا أن نتصل بكل جهة مهما صغر حجمها في الداخل ولكنها يمكن أن تمنحنا فرص اللقاء مع جمهورنا ولكن من أول تلك الجهات ستكون مؤسسات أكاديمية جامعية والعمل على جذبها للمساهمة ببحوثها والتأكيد على صفحات نشر في زاوية تخضع للتحكيم الأكاديمي على سبيل المثال..

كما سيكون من المجدي تشكيل لجان علاقات عامة فورا وقبل انعقاد مؤتمر المنظمة لأنّ الإعلام هو التأسيس الأهم في حركة منظمة المجتمع المدني وحقوق العراقيين. وعلينا إذن أن نكون عبر آليات عملنا منطلقا لتحريك أجواء إعلامنا الحيوي في عراق جديد يشع حياة وإعلاما يوقف مدّ أبواق تستهدف بلادنا بالخراب والتضليل والتشويش..

ولكن.. وتلك اللكن اللعينة لابد من أن تخضع لوقف ومصادرة داخل عراق الغد حتى تستطيع أن تنفتح على عالم أرحب وأوسع وتكون جهة إعلامية بحجم كوادرها الكبير وبحجم الأمل المعقود عليها..

وبحق سنفخر بعراق الغد واحتفاليتها كونها أداة إعلام حر ينتهج الديموقراطية ومبادئ العدل ويعمل في ظل أعقد الظروف ولكنه يحقق النجاحات العريضة الكبيرة على الرغم من كل المصاعب..